

وحيث يعفو واحد للاخر
فالثان ان يحضر يتناظر شقصه او ياخذ الثلث الذي قد خصه
لا في الذي يحصل من فوائد من قبل اللول كالزوائد
وعامة الثاني على شفيع اول دون مشتري المبيع
ثم ليقاسم دين ثالث حضر قلت وايا منهما يشاء يذر
ويملك الشقص بما بعد الشرا يصير منقولا كنقص قد طر
بلفظه اخذته بالشفعة او كملت شقص هذه البقعة
بشروط كون مشتري الشقص في بذمة الشفيع او له قضي
خلاف اشهاد او المتلما يبذله لمشتريه سلم
او قيمة ليوم عقد فيما كالعبد فيما يقتضي تقوما
كالبيع والمنفعة والنجم او حصته من اهل العقد ضم
شقصامع المنقول او تعيبا بغير العقد كسبل اذ هبا
ولم يحزره لتفريق وفي بائن الاستحقاق والترزيف

ابدله

91
ابدله ويلحق الشفيع حظ زمان تخيير وبالعييب فقط
دون تفاوت ببيع العوض لقيمة وما سوا البيع تقض
فان بيع ياخذ باشا ومنع كرا بعيب وخيار ان وقع
للمشتري منفرد اقلت وما يمنع ان كان الخيار لهما
ومقتضى اطلاقه المنع هنا ولم يساعده عليه شيئا
وغيره ويمنع البائع ان يرجع بالافلاس للعييب الثمن
والزوج في الفرقة بالتشطر كربة والقول قول المشتري
في ثمن وقدره وفي الشرا وشركه وجهله ان قدلا
وسقطت وان شفيع يبيع علم بقدر ثمن لم يسمع
وان اقر بائع ببيع ذا يدفع اليه ثمنا واخذ
وفي قبضت ثمن المبيع منه يقر في يد الشفيع
وهو متي اناه را ولا صبي وفاسق لم يبتدر بالطلب
لان يوجب ثمن او يغيب شفيع او في الجنس من مكيل